2011

تقرير ندوة نموذج النظام السياسي والدستوري الفرنسي:
هل من دروس لمصر؟

Arab Forum for Alternatives Studies
(AFA)
2011

ندوة نموذج النظام الدستوري والسياسي الفرنسي:هل من دروس لمصر؟

البرنامج:

5:00- 5:15 : إفتتاح الندوة وأهمية عرض التجربة الفرنسية.

- ا. نادين عبدالله، منتدي البدائل العربي للدراسات.
- ا.محمد سلماوي، المصري اليوم.

5:15- 6:30: الجلسة الأولي: النظام الدستوري والسياسي الفرنسي.

رئيس الجلسة: ا. كريم سرحان، منتدي البدائل العربي للدراسات.

- د. جاك لانج، أستاذ القانون العام، ووزير الثقافة الفرنسي السابق. (20 دقيقة)

تعقيب:

د. نور فرحات، أستاذ القانون، جامعة الزقازيق. (20 دقيقة)

ثم أسئلة ومناقشة

6:30- 6:45: إستراحة شاي

6:45- 8:00: الجلسة الثانية: تأثير النظام الدستوري والسياسي الفرنسي علي الحياة السياسية: هل من دروس لمصر؟

رئيس الجلسة: ا. جورج ثروت، منتدي البدائل العربي للدراسات.

- د. ميداني شرفة، أستاذ العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية في باريس والأمين العام لمركز دراسات الحياة السياسية الفرنسية. (20 دقيقة)

تعقيب:

د. حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة (20 دقيقة)

ثم أسئلة ومناقشة

8:00- 8:30: الجلسة الختامية: ما هي فرص وتحديات إستلهام النموذج الفرنسي؟

د. عمرو الشوبكي، رئيس منتدي البدائل العربي للدراسات

❖ **النقاط الأساسية التي يتضمنها التقرير:**

- عرض أهم نقاط الجلسة الأولى من الندوة بعنوان النظام الدستوري والسياسي الفرنسي، والتي حاضر فيها الدكتور جاك لانج، أستاذ القانون العام، وزير الثقافة الفرنسي السابق، و قام الدكتور نور فرحات، أستاذ القانون بجامعة الزقازيق بالتعقيب عليه.
- عرض أهم نقاط الجلسة الثانية التي تم تخصيصها لبحث تأثير النظام الدستوري والسياسي الفرنسي على الحياة السياسية ومدى استفادة مصر منه، والتي حاضر فيها الدكتور ميدانى شرفة، أستاذ العلوم السياسية بمعهد العلوم السياسية في باريس، وقد عقّب على المحاضرة الدكتور حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- عرض أهم نقاط الجلسة الختامية التي تناولت فرص وتحديات استلهام النموذج الفرنسي، والتي حاضر خلالها الدكتور عمرو الشوبكى، رئيس المنتدى.

❖ الجلسة الأولي: النظام الدستوري والسياسي الفرنسي:

- **مداخلة: د. جاك لانج، أستاذ القانون العام، ووزير الثقافة الفرنسي السابق**

أكد د. لانج علي أن الثورة المصرية قد دخلت التاريخ من أوسع أبوابه وأصبحت مثالاً تحتذي به الدول الأخرى، فالمصريين قاموا بفضل ذكائهم السياسي بثورة فريدة من نوعها في سرعة قلب نظام حكم كان ينوى عدم التنازل عن السلطة، ولكن بالطبع لازالت هناك مراحل كثيرة للوصول إلى نظام الديمقراطي المثالي، ولذلك لابد من عدم التأخر في تنفيذ مطالب الثورة حتى لا ينفد صبر الشعب الذي يتطلع إلى التغيير.

وإذا أردنا التكلم عن نموذج بعينه، فلا يمكن أن نجد سوي نموذج الديمقراطية الذي يقوم علي أساس فصل السلطات وحماية حقوق الإنسان، وهذا النموذج رغم سهولته إلا إنه يتطلب عمل تغييرات عديدة في البنية المؤسسية والمجتمعية. وقد أكد د. لانج إلي إنه لا يستطيع تقديم نصيحة لتبني نظام سياسي أو دستوري بعينه في مصر، لأن المهم هو اختيار النموذج الذي يلائم المجتمع. وهنا يثار التساؤل هل يمكن عقد نوع من القطيعة مع العادات والتقاليد المجتمعية المصرية التي ترسخت منذ ملايين السنيين والتي قامت علي أساس وجود سلطة تنفيذية قوية وواضحة؟ وإجابته كانت إنه ليس من الضروري أن تكون مثل هذه القطيعة سهلة أو واقعية.

ورأي د. لانج أن النظام الفرنسي المختلط أو الشبه الرئاسي ليس بالضرورة النظام السياسي الأمثل لأن الشعب عادة يريد نظام واضح وسهل وعملي، والنظام المختلط هو نظام معقد وغير واضح في أحيان كثيرة من وجهة نظره التي يشاطره فيها قليلين من أبناء وطنه. ولذلك، كانت نصيحة د. لانج للشعب المصري إنه لو أراد اختيار النظام البرلماني –والذي لا يعتبر غريب على العادات المصرية– فأفضل نظام برلماني يمكن استلهامه هو النظام الألماني، الذي تم تطبيقه في دولة مرت بأسوأ الديكتاتوريات. وإن أراد الشعب المصري اختيار النظام الرئاسي، فيمكن استلهام النظام الأمريكي، الذي له تاريخ عريق ومشهود له بالنجاح. هذا ولابد من تحديد مدة الرئاسة بـ4 أعوام فقط لمنع تكرار أزمة النظام المصري القديم، بالإضافة إلي ضرورة تشكيل برلمان قوى لصياغة القوانين ومراقبة الحكومة ومؤسسات قضائية لحماية القضاء وضمان استقلاله حتى ستصبح مصر نموذجاً دستورياً يحتذي به. ومن وجهة نظره مصر ليست في حاجة لبرلمانين (مجلسي الشعب والشورى)، فمجلس الشعب يكفى مصر في إصدار التشريعات التي تحتاجها البلد، لاسيما وان البرلمانيين يوجد في الدول الفيدرالية، كالولايات المتحدة وألمانيا نتيجة تعدد الولايات بهما، وبالتالي لا معني من تطبيقه في مصر.

أما فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، فقد أكد علي إنه من المستحيل تطبيق النظام العلماني في مصر، لأنه سيسبب توتراً كبيراً في ظل احترام المصريين عاداتهم وتقاليدهم، فالجدل حول العلاقة بين الدين وسياسة الدولة ليس موجوداً في مصر فقط، وإنما في العديد من دول العالم ومنها فرنسا.

- **تعقيب: د. نور فرحات، أستاذ القانون، جامعة الزقازيق**

أشار د. فرحات إلي أن مسألة فصل الدين عن الدولة هي مسألة قد انتهت منها الحكومات الأوروبية منذ عقود ماضية ولم تعد تشغلها، لكن في مصر موضوع الدولة المدنية هو موضوع شاغل ومهم – رغم عدم وجود مثل هذا التعبير ليس في الدستور الفرنسي والدساتير الغربية عموماً– فلأول مرة في التاريخ يطلب من الشعب المصري كتابة دستوره بنفسه، ويحدث مثل هذا الصراع السياسي من اجل تحديد مضمون الدستور، والحقيقة هي أن هناك فرق بين الدستور والدستورية، ففي مصر كان هناك دساتير عدة ومختلفة، ولكن لم تكن هذه الدساتير دستورية أي إنه لم يكن هناك التزام بقواعد الدستور.

وواقع الحال هو أن الصراع الدستوري الآن ليس وفقاً له بين الاستبداد والحرية وليس بين الاشتراكيين والرأسماليين، وإنما صراع من يريدون أن تكون للدولة مرجعية دينية، وبين دعاة الدولة المدنية، وهو ما انعكس على ترتيبات المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر، ولو تم البدء بجدية منذ فبراير الماضي لكانت عملية وضع الدستور قد انتهت، خاصة وان الفقهاء الدستوريين يؤكدون علي أن في أعقاب الثورات توضع دساتير جديدة. ولكن من وجهة نظره يوجد نوع من الارتباك المتعمد حتى يقوم بتلك المهمة البرلمان المقبل، حيث ظهرت 3 اعتراضات تم التعبير عناه "بلا" وهى "لا للدستور قبل الانتخابات" و"لا للمبادئ الحاكمة للدستور" و"لا لمعايير لتشكيل اللجنة التأسيسية" التي ستضع الدستور. ومن الواضح أن الهدف من صياغة نص المادة 189 مكرر بهذه الصيغة المرتبكة، هو التمهيد لزيادة فرصة التيار الديني في الواجد علي الساحة السياسية بعد ذلك. وهو ما ظهر جلياً في وقت الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي شهدت "عملية تديين" للاستفتاء. ولذلك فإن الحل من وجهة نظره هو طرح استفتاء آخر حول أيهما أسبق: البدء بالدستور أولا، أم بالانتخابات البرلمانية، و يجيب عليه الشعب بنعم أو بلا، و تمنع فيه الدعاية الدينية بشكل تام.

وفي ضوء هذا الوضع المرتبك يكون وضع وثيقة ملزمة للحريات العامة هي ضرورة أساسية بحيث لا يمكن للجنة التأسيسية أن تنقد أي من هذه الحريات، وهو الأمر الذي رفضه التيار الديني. وفي هذا الإطار، لابد وأن ينص الدستور علي مواد تضمن الحريات العامة، وأن يتضمن مادة تشبه المادة 30 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. هذا رغم أن دستور 71 كان ينص بالفعل علي ذلك لكن لم تكن هذه الحريات مفعلة بشكل حقيقي، فالنص علي الحريات لا يكفي، ولذلك لابد أن يتم البحث في مصر عن ضمانات تكفل عدم المساس بها، فقد يكون اللجوء للمحكمة الدستورية العليا أحد هذه الضمانات بحيث يظل هذا الخيار خيار مفتوح.

وقد أشار د. فرحات إلي أن نص المادة الثانية من الدستور لن يحول مصر إلى دولة دينية، لأن نص المادة الثانية وتفسيرات المحكمة الدستورية العليا له لا يؤدي إلى انقلاب النظام الدستوري في مصر وتحوله إلى نظام ديني، فالمشكلة ليست في تطبيق الشريعة الإسلامية من جانب أهل الخبرة، ولكن عندما تكون السلطة السياسية مستندة إلى مرجعية دينية تصبح عصية عن النقد والمراجعة، وقد رأينا ما حدث مع المعارضين السياسيين في إيران، والتي لا تعبر عن الجزء

الناضج في الشريعة الإسلامية وهو فقه المعاملات ولكنها تغليب لممارسات النظام الاستبدادي في رداء ديني وهذا ما يخشى حدوثه.

❖ الجلسة الثانية : تأثير النظام الدستوري والسياسي الفرنسي علي الحياة السياسية: هل من دروس لمصر؟

- **مداخلة: د. ميداني شرفة، أستاذ العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية في باريس.**

هدفت هذه الجلسة الثانية إلى عرض تجربة النموذج السياسي الفرنسي بما له وما عليه، لإثراء النقاش الجاري حاليا في مصر حول النظام السياسي الأمثل الذي يمكن لمصر تبنيه: البرلماني، الرئاسي، المختلط. وقد حاولت الجلسة الإجابة عن سؤالين رئيسيين: الأول عن تأثير الإطار الدستوري والسياسي على الحياة السياسية الفرنسية، وعما إذا كان الدستور والقوانين المنظمة للحياة السياسية قد شكلت المجتمع السياسي الفرنسي الحالي. أما السؤال الثاني: فهو كيف لمصر التي تستعد لكتابة دستورها وصياغة قوانين جديدة منظمة للحياة السياسية أن تستفيد من التجربة الفرنسية؟

بالرغم من تأكيد المتحدثين والمداخلات على غنى التجربة الفرنسية وأهمية قراءتها بشكل متأني، إلا أنهم اجمعوا على أن النظام الدستوري والسياسي هو ليس مجرد نصوص مكتوبة بل هو نتاج عوامل ثقافية وتاريخية وسياسية متداخلة، وبالتالي لا يمكن مجرد نسخ النصوص المكتوبة الفرنسية، و أن ننتظر أن يتحول المجتمع السياسي المصري إلى مثيله الفرنسي. تؤكد تلك الحقيقة تجارب العديد من الدول الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار، حيث قامت العديد من تلك الدول بتبني دساتير قريبة الشبه من الدستور الفرنسي، وعلى الرغم من هذا، فقد أدت النصوص القانونية المتشابهة إلى نتائج سياسية شديدة التباين.

وقد استعرض الدكتور ميداني شرفة التجربة الفرنسية، مشيرا إلى استعراض التجربة الفرنسية لا يهدف إلى إعطاء دروسا لمصر، بل مجرد عرض لتجربة بمحاسنها التي يمكن لمصر الاستفادة منها ومساوئها التي يجب على التجربة المصرية تجنبها. وتعد احد أهم الجوانب الفريدة في النموذج الفرنسي هو موازنته بين النظامين البرلماني والرئاسي، وهو ما دعا البعض إلى تسمية النموذج الفرنسي بالنظام البرلماني المرشد، حيث تتوزع الصلاحيات بين الرئيس المنتخب مباشرة من الشعب والبرلمان والحكومة المنبثقة عنه.

إلا أن النظام السياسي الفرنسي، ومعه أنظمة أوربية أخري، يتعرض لازمه ثقة وتواصل مع الناخبين، حيث بدا أن الناخبين قد فقدوا ثقتهم في قدرتهم على التأثير على السياسات والقرارات من خلال الآلية الانتخابية، ومن ثم فقدوا ثقتهم في نموذج الديمقراطية التمثيلية.

ففي فرنسا بلغت نسبة غير المصوتين خلال الانتخابات التشريعية 1997 32% خلال الجولة الأولي و حوالي 30% خلال الجولة الثانية، ارتفعت تلك النسبة خلال انتخابات عام 2002، لتصل إلى 36،5% خلال الجولة الأولى، و39،7% خلال الجولة الثانية. أما في الانتخابات الأخيرة عام 2007، فقد ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى 39،5% خلال الجولة

الأولي، و 40% خلال الجولة الثانية. فحق التصويت الذي كان يعتبر حقا "مقدسا" للفرنسيين، قد نزعت عنه قدسيته مؤخرا وصارت أعداد كبيرة من الناخبين غير راغبة في التصويت.

ويمكن تفسير ظاهرة العزوف عن التصويت من خلال عاملين رئيسيين:

1) اللامبالاة بالعملية الانتخابية، أو حتى بالسياسة بشكل عام. ففي استطلاع للرأي عندما سئلت عينة من الفرنسيين عما إذا كانوا مهتمين بالسياسة، أجاب 18% بشدة، و 41% بعض الاهتمام، و 32% قليلا و 9% بلا على الإطلاق.

2) عدم التصويت كأداة للاحتجاج على العملية السياسية، فبما أن الناخبين غير قادرين بأصواتهم على تغير السياسات التوجهات فقد اختار البعض عدم التصويت كوسيلة للاعتراض. وتعد من أهم مظاهر هذه الظاهرة هو تراجع التمايز السياسي بين أحزاب اليمين و اليسار، فبدا لبعض الناخبين أن الأحزاب المختلفة تنتج نفس السياسات.

- **تعقيب: د. حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة**

أكد الدكتور حسن نافعة أنه بالرغم من بعض عوامل القصور في نموذج الديمقراطية التمثيلية، إلا أن الديمقراطية التمثيلية تظل النموذج الأفضل نسبا في عالمنا المعاصر. فنموذج الديمقراطية المباشرة اليوناني لم يعد من الممكن تطبيقه، ربما باستثناء سويسرا التي تعتمد أسلوب الاستفتاءات بشكل موسع في اتخاذ القرارات.

وبينما يشتد الجدل في مصر حول النظام السياسي الملائم لمصر بين النظام البرلماني أو الرئاسي أو المختلط كما هو الحال في النموذج الفرنسي، تظل النقطة الأهم هو أن يكون النظام ديمقراطي بصرف النظر عن نوع النظام. من حيث الشكل، أكد نافعة أن النظام البرلماني هو الأقرب إلى جوهر القيم الديمقراطية، لكنه يحتاج إلى أحزاب مستقرة ذات تجربة تاريخية، حتى يعمل بفاعلية. أما في الحالة المصرية، نتيجة للطبيعة المركزية للدولة المصرية التي تعود إلى عوامل تاريخية و جغرافية، بالإضافة إلى محدودية التجربة السياسية الليبرالية في مصر، فان النظام الرئاسي يبدو أكثر ملائما لشكل المجتمع السياسي في مصر. فالتحول من نظام استبدادي استمر أكثر من ستة عقود، كما هو الحال في مصر، إلى نظام ديمقراطي برلماني هو أمر في غاية الصعوبة، كما تحفه العديد المخاطر. لكن في ظل تخوف البعض من أن النظام الرئاسي قد يعيد إنتاج نظام مبارك، فانه يمكن الاسترشاد بالنظام الفرنسي الذي يضع ضوابط لممارسات الرئيس لسلطاته حتى لا تعيد إنتاج النظام الفرعوني.

كما أكد المتحدثون والحضور على أن أي كان النظام الذي سيختاره المصريين فلابد له من سمات أساسية، من أهمها: الفصل بين السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية، التوازن بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، استقلال السلطة القضائية، وجود مجتمع مدني قوي.

وإذا كانت فرنسا قد استقرت على نموذجها السياسي، بعد تجربة تاريخية طويلة خبرت خلالها أكثر من 15 نظاما سياسيا منذ قيام الثورة الفرنسية و إلى الآن، فإن المجتمع المصري هو الأخر، يجب عليه دارسة واقعه السياسي، و اختيار

نموذجه السياسي الملائم بشرط أن يكون ديمقراطيا وتتوافق عليه مختلف القوى السياسية، لتصبغه في دستور يشارك في كتابته الجميع.

❖ الجلسة الختامية: ما هي فرص وتحديات استلهام النموذج الفرنسي؟

د. عمرو الشوبكي، رئيس منتدي البدائل العربي للدراسات.

تناولت الجلسة 3 نقاط ختامية أساسية تتعلق بما يمكن استفادته من التجربة الفرنسة في ظل الجمهورية الخامسة، وما يمكن (أو لا يمكن) استفادته من النموذج العلماني الفرنسي، وأخيراً نقد للرؤية الفرنسية فيما يتعلق بالثورة المصرية، وذلك كما يلي:

1 –ما هو المغزي من صدور الدستور الذي وضع عقب انتقال فرنسا من الجمهورية الرابعة إلي الجمهورية الخامسة؟ هل يوجد لذلك دلالة في التوقيت الحالي في مصر؟ هل يمكن أن تكون الإصلاحات الكبرى التي حدثت في مسار التجربة الفرنسية، إثر تأسيس الجمهورية الخامسة بعد تولي الرئيس الفرنسي شارل ديجول الحكم في 1958، مفيدة لمصر في ظل التخبط الذي تشهده حالياً؟

2 –العلمانية كما تطبق في فرنسا هي شديدة البعد عن ما يمكن تطبيقه في مصر لأن النموذج العلماني الفرنسي ينحي الدين من المجال العام وليس المجال السياسي فقط، وهو الأمر الذي يتنافى مع ما يمكن تطبيقه في مصر حيث لا يمكن تنحية الدين من المجال العام المصري، ولكن لابد من استبعاده أو فصله عن المجال السياسي.

3 –يوجد مشكلة كبيرة في تناول أغلبية علماء السياسية الفرنسيين للثورة المصرية، حيث يرفضوا وصفها "بالثورة" في حين تم إعطاء مثل هذه اللقب لثورات أوروبا الشرقية التي كانت في أغلب الأحيان مدبرة من الخارج ولم تشهد مثل هذا الزخم الذي شهدته مصر.